يحمل تأمر القلب بفعل صدره ١٢ اغرق مني ان حبك قاتلي والبت
لامري القيس من معلقته قوله فيهما اسم شرط اي على الاضمع والدليل
عليه قوله تعالى سميعا تعني تكلنا به من اية فعادا الضمير المجرور اليهما
ولا يعود الضمير الا على الاسم قوله فاي اسم شرط واما فزايدة لان
للشرط وقيل هي شرطية كررت لما اختلف اللفظان ذكره ابو البقاء
ومحل الجملة الابتدائية جزم مراده بالابتدائية المصدرة بالمبتدا
للمستانفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعائية الاية الشريفة
لمعنى التسمية للطلب صرح به الزمخشري وغيره قوله وتنوين ابا
عوض عوض عن المضاف اليه وتقول الخلائق ادعوا الله او ادعوا
الرحمن اي هذين الاسمين تسموا فهو حق وانما وضع قوله تعالى
فله الاسماء الحسنى موضع فهو حق لانه يفيد ذلك مع كونه الحق
لسائر اسمائه اذ لا تخفى ان هذين الاسمين من جملتها فما ثبت
لها ثبت لهما بل هما ضمنا له لمسمى جل وعلى لا الاسم قوله متى اضع
العمامة صدرة ابت جلاء وطلاع الثنايا وبعده

فان مكانتنا من حمير ١٣ مكان الليث من وسط العرين قوله
والياء المشددة من حميري زائدة كما في احمري وتحتمل انها للنسبة
وحذف الموصوف اي فان مكانتنا من نسب حميري وحمير قبيلة من اليمن
كانت منها الملوك قديما سلف والليث الاسد والعرين ماواه والمعنى
انا المتحكم للامور العظام متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست
فلست بمجهول فان مكانتنا من حمير مكان الليث في وسط عرينه
الذي يالغه وفيه اعما الى انه من اشرف بني حمير قوله يدر حكم
جواب الشرط وقد قدر بدر حكم بالرفع وهو شاذ قوله فعل
الشرط هذا هو المشهور ويعضهم يسميه شرطا وذلك لانه
علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا قوله جواب
الشرط الخ اما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم على الاول صار
كالجواب الذي بعد كلام السائل واما وجه تسميته جزاء فلانه لما
كان مترتبا على ما قبله اشبه الجزاء على الفعل من ثواب او عقاب قال
الناصر اللقاني وافهم تعبيرهم بالجواب والجزاء اذ الاول وهو فعل
الشرط سبب للثاني ظاهرا ودوالة الشرط هي ما تدخل على شيئين

بفضل ولي

او لهما سببا للثاني هما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد
بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء اخر له ملزومية شيء
لشيء وجعلها دالة عليه فاكل الخامس ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثاني لاخبارا ولا ذا مثل ينبغي ان تعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح ان يورد ها في صورة الشرطية والمسبب بل اللازم والملزوم
نحو لو كان شتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا
للاكرام عنده قوله المجرور زائدة فسمان الذي المجرور جنسية
تبطل معنى التسمية فصح الاخبار عنه بالمثنى واذا قسمين لما
كان كل واحد منهما مشتملا على جزيئات له كثيرة كان جمعا في المعنى
فحصل من هذه الجهة التطابق بين المبتدا والخبر قوله لا بالاضافة
لا بالاضافة على الاصح القول بان العامل في المضاف اليه معنى
الاضافة قال الرضي انه ليس بشيء لانه اذا اريد كون الاسم
مضافا اليه فمعنى هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضى وان اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فحقه
فينبغي ان يكون العامل في الفاعل او المفعول احد النسب التي
بينهما نحو بين الفعل اه وتبعه قول مالك وهو ان العامل هو الحرف
المقدر نقلوا الى معناه في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والاسم
والمضاف اليه اذا اصل علام زيد غلام حصل لزيد لمعنى المضاف
قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا الحلاف انما هو بالنسبة للاضافة
المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه اشكال فيما نقله
الناصر الطبلاوي عن الرضي في شرحه قوله وربما بضم الواو وفتح الموحدة
وحدة مشددة وبحمعة وبعينها ابن معاسكان الباء وفتح الراء
بضبط بالوجهين الواو فتح الموحدة مشددة وبحمعة وبالفتح
قاله الناصر وقد ذكرت لبعض اللغة الكرمية اية لغة قوله
والثاني ثلاثة اقسام هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة
المعنوية دون اللفظية قوله ما يقدر باللام بان يكون المعنى عليها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)